الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/RES/49/111
27 February 1995

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
البند ٨٩ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة
[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/49/729/Add.6)]

٤٩/١١١ ـ تقرير لجنة التنمية المستدامة عن دورتها الثانية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٤٧/١٩٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، الذي أيدت فيه نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٤٧/١٩١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بشأن الترتيبات المؤسسية لمتابعة أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية،

وإذ تعيد تأكيد الحاجة إلى اتباع نهج متوازن ومتكامل إزاء قضايا البيئة والتنمية، والتشارك العالمي الجديد من أجل التنمية المستدامة، الذي بدأ في المؤتمر،

وقد نظرت في تقرير لجنة التنمية المستدامة عن دورتها الثانية[1] المعقودة في نيويورك في الفترة من ١٦ إلى ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤،

وإذ تأخذ في اعتبارها الجهود والمبادرات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية التي اتخذت مؤخرا لتعزيز التنمية المستدامة،

١ - تحيط علما بتقرير لجنة التنمية المستدامة عن دورتها الثانية[1]، وتؤيد التوصيات الواردة فيه؛

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٤، الملحق رقم ١٣ (E/1994/33).

٢ - ترحب بالرسائل المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٢] والإجراءات التي اتخذت في العديد من البلدان من أجل القيام، حسب الاقتضاء، بوضع استراتيجيات وخطط عمل وطنية للتنمية المستدامة والمقدمة طواعية من عدد من الحكومات والمنظمات أثناء الدورة الثانية للجنة التنمية المستدامة، وتشجع الحكومات على مواصلة تشاطر خبراتها فيما بينها بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛

٣ - تشدد علىأهمية إعداد وتنفيذ استراتيجيات أو برامج أو خطط عمل وطنية للتنمية المستدامة، حسبما يقتضي الحال، وتحقيقا لهذه الغاية تطلب توفير الموارد المالية ونقل التكنولوجيا؛

٤ - تلاحظ الأعمال الجاري الاضطلاع بها بشأن وضع مؤشرات للتنمية المستدامة؛

٥ - تعرب عن بالغ قلقها لأن التوصيات والالتزامات المالية الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، بما فيها التوصيات والالتزامات المالية المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، قد قصرت عن بلوغ التوقعات وتلبية الاحتياجات، رغم حدوث زيادة في الاستثمارات الخاصة في بعض البلدان، ولأن الدرجة الحالية لتوافر الموارد المالية من أجل التنمية المستدامة ومحدودية توفير موارد مالية جديدة وإضافية كافية ويمكن التنبؤ بها ستحدان من فعالية تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ويمكن أن تنالا من أساس التشارك العالمي من أجل التنمية المستدامة، وفي هذا السياق، تعرب عن قلقها لأن المساعدة الإنمائية الرسمية الإجمالية قد انخفضت منذ عقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية[٣]؛

٦ - تؤكد الحاجة الماسة الى توفير وسائل التنفيذ وأهمية ذلك، خصوصا للبلدان النامية، ولا سيما ما يتعلق منها بالموارد المالية الجديدة والإضافية ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا إلى البلدان النامية بشروط مواتية، بما في ذلك بشروط تساهلية وتفضيلية، ووفقا لما يتفق عليه بصورة متبادلة، من أجل مساعدتها على تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والمقررات الأخرى لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية؛

٧ - تؤكد أيضا دور لجنة التنمية المستدامة، بوصفها المنتدى الدولي الوحيد لتعزيز المفاوضات المتعددة الأطراف وتشجيع العمل في مجال أنماط الاستهلاك والإنتاج المتغيرة، وتدعو لجنة التنمية المستدامة الى تشجيع اتخاذ خطوات عاجلة لتنفيذ فصول جدول أعمال القرن ٢١ المتصلة بقضية بالغة الأهمية هي قضية أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، ولا سيما في البلدان المتقدمة النمو، والتي لا تشكل فحسب السبب الرئيسي لتدهور البيئة العالمية المستمر، بل وتسهم أيضا في تفاقم الفقر والاختلالات،

---

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، (A/CONF.151/26/Rev.1 (Vol.I و Vol.I/Corr.1 و Vol.II و Vol.III و Vol.III/Corr.1))، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8، والتصويبان)، المجلد الأول: القرارات التي اعتمدها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

(٣) يبين تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حدوث انخفاض بنسبة ١٠ في المائة في المساعدة الإنمائية الرسمية.

وفي هذا السياق، تكرر تأكيد ضرورة أن تسعى السلطات الوطنية الى تعزيز تدخيل التكاليف البيئية واستخدام الأدوات الاقتصادية، مع مراعاة ضرورة أن يتحمل الملوث، من حيث المبدأ، تكاليف التلوث؛

٨ - تحيط علما بالأعمال التي اضطلعت بها حتى الآن مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات")، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في مجالات التجارة والبيئة والتنمية المستدامة، وتؤكد الحاجة الى كفالة التعاون الوثيق والتكامل في العمل مع لجنة التنمية المستدامة، وتوصي بمواصلة تمثيل اللجنة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بصورة ملائمة، في لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية؛

٩ - تؤكد أهمية المقررات التي اتخذتها لجنة التنمية المستدامة، وفي جملتها القرارات المتعلقة بالصحة، والمستوطنات البشرية، والمياه العذبة، والكيماويات السامة والنفايات الخطرة، بوصفها خطوات ملموسة في سبيل تنفيذ المجموعات القطاعية من جدول أعمال القرن ٢١؛

١٠ - تشجع مواصلة مشاركة الوزراء في دورات لجنة التنمية المستدامة، بما في ذلك مشاركة الوزراء المسؤولين عن التنمية والتخطيط والمالية والتجارة في الاجتماعات الرفيعة المستوى للجنة؛

١١ - تطلب الى لجنة التنمية المستدامة أن تقيم، وفقا للفصل ٣٨ من جدول أعمال القرن ٢١، علاقات وثيقة وواضحة مع المنظمات والكيانات الدولية الأخرى ذات الصلة، مثل مؤتمرات الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ[٤]، واتفاقية التنوع البيولوجي[٥]، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في افريقيا[٦]، ومرفق البيئة العالمية من أجل زيادة فعاليتها في رصد تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والمقررات الأخرى لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية؛

١٢ - تحث المجتمع الدولي، وبصفة خاصة البلدان المانحة، على بذل جهود لزيادة تعزيز القدرة التمويلية للمؤسسات المالية الدولية، والمصارف الإقليمية وغيرها من المنظمات الدولية، وتشدد على ضرورة أن تضطلع بجهود أكبر بصورة فعالة وظاهرة لتوفير الموارد من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛

١٣ - توصي بأن يتخذ أعضاء المؤسسات المالية الدولية الخطوات اللازمة، عن طريق هيئات إدارة كل منهم، لكفالة جعل برامجها وأنشطتها تمثل جدول أعمال القرن ٢١ على نحو أفضل، ولا سيما من أجل الاستجابة لاحتياجات البلدان النامية؛

---

(٤) A/AC.237/18 (Part II)/Add.1 و Corr.1، المرفق الأول.

(٥) انظر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (مركز النشاط البرنامجي للقانون البيئي والمؤسسات البيئية)، حزيران/يونيه ١٩٩٢.

(٦) A/49/84/Add.2، المرفق، التذييل الثاني.

١٤ - تؤيد توصية لجنة التنمية المستدامة بوضع مصفوفة للخيارات المتعلقة بالسياسات والأدوات المالية والآليات التي تسهل صياغة أمثل استراتيجيات تمويلية لكل مجموعة من المجموعات القطاعية قيد الاستعراض؛

١٥ - تطلب الى الأمين العام تعزيز زيادة مشاركة المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في أعمال اللجنة، وذلك عن طريق زيادة المشاركة المباشرة من جانب أعضاء المجلس، بصفتهم خبراء، في الاجتماعات غير الرسمية للجنة وفي الاجتماعات التي تعقدها فيما بين دوراتها، فضلا عن ترتيب عقد جلسات إعلامية مفتوحة لجميع الأطراف المهتمة لإبراز نتائج اجتماعات المجلس، وذلك بغية زيادة الشفافية في أعماله وتحسين الاتصال والتبادل بين المجلس واللجنة؛

١٦ - تشدد على الحاجة إلى وجود عمليات فيما بين الدورات تكون متوازنة وشفافة ومترابطة، وتتسم بطابع المشاركة، من أجل تسهيل أعمال اللجنة وفريقها العامل المخصص، وتعرب عن تقديرها لمختلف المبادرات التي اتخذتها الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية فيما بين الدورات؛

١٧ - تشدد أيضا على الحاجة الى المتابعة الفعالة للمقررات التي اتخذتها اللجنة في دورتها الثانية، وتلاحظ الالتزامات التي أبداها الأعضاء بمتابعة المبادرات التي اتخذوها فيما بين الدورات من أجل المساهمة في إجراء استعراض شامل لجدول أعمال القرن ٢١ في عام ١٩٩٧؛

١٨ - تلاحظ أن المجموعات الرئيسية تؤدي دورا لا غنى عنه في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وتشجعها على المساهمة في أعمال لجنة التنمية المستدامة؛

١٩ - تلاحظ أيضا عمل اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة ومديري المهام التابعين لها، وتدعو الأمين العام الى إتاحة تقارير هذه اللجنة للجنة التنمية المستدامة؛

٢٠ - تطلب الى الأمين العام أن يوجه انتباه جميع أعضاء المجتمع الدولي، والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة، والوكالات والبرامج والهيئات داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، الى هذا القرار.

الجلسة العامة ٩٢
١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٤